

مؤشر PMI™ لبنك HSBC بالإمارات العربية المتحدة

نمو الإنتاج يحقق أعلى مستوى له على مدار الدراسة خلال شهرين، مدفوعاً بزيادة أقوى في حجم الطلبات الجديدة.

النتائج الأساسية:

- مؤشر الأداء الاقتصادي PMI™ يصل لأعلى مستوى له على مدار الدراسة.
- النشاط والطلبات الجديدة والتوظيف شهدت جميعاً زيادة بمعدلات متسارعة.
- زيادة الأسعار بأسرع معدل لها على مدار الدراسة، رغم تباطؤ تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج.

بوتيرة معتدلة. كما أشار المشاركون في الدراسة إلى توسعات الشركة كأحد عوامل خلق الوظائف.

أدت الزيادة القوية في أنشطة الشراء إلى زيادة سرعة تراكم المخزون من مستلزمات الإنتاج مع بداية الربع المالي الأول. وقد شهد المخزون نمواً بوتيرة. رغم تواضعها إلا أنها كانت الأكثر وضوحاً على مدار الدراسة التي استمرت لعام ونصف العام. وعلى الرغم من ذلك، فلم تؤدي زيادة الطلب على مستلزمات الإنتاج إلى إعاقة التحسن في طول المهل الزمنية التي يستغرقها الموردون في تسليم مستلزمات الإنتاج. وقد شهد متوسط أداء الموردين تحسناً طفيفاً. رغم وصوله إلى أدنى وتيرة له على مدار ثلاثة أشهر. وتشير الأدلة المتواترة إلى أن المنافسة بين الموردين ودفع المبالغ المستحقة عن البضائع في مواعيدها كانت الأسباب الرئيسية لتحسن مواعيد التسليم.

أشارت البيانات الأخيرة إلى أن شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة في النفط كانت قادرة بشكل عام على التكيف مع أعباء العمل. استمر تراجع الأعمال المعلقة، وإن جاء ذلك هامشياً وبأبطأ معدل له على مدار الدراسة.

شهد إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج التي تواجهها شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة بالنفط زيادة بمعدل قوي خلال شهرين. وجاءت هذه الزيادة مدفوعة أساساً بزيادة أسعار الوقود والمواد الخام (جاء تضخم تكاليف التوظيف هامشياً وأضعف ما كان عليه في شهر ديسمبر). وقد قامت الشركات بزيادة أسعارها مرة أخرى. ولم يكن ذلك لتعويض ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج وحسب، إنما أيضاً للاستفادة من التحسن القوي لأوضاع السوق. كان تضخم أسعار المنتجات متواضعاً برغم أنه كان الأعلى على مدار الدراسة.

شهدت شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العامل بالنفط بداية قوية للعام الجديد، حيث تسارع نمو كل من الطلبات الجديدة والنشاط والتوظيف والشراء. وبشكل خاص، حقق نمو الإنتاج المعدل القياسي له على مدار الدراسة. وقد مكن هذا الوضع الشركات من رفع أسعارها بأسرع وتيرة منذ بدء الدراسة في شهر أغسطس من عام 2009. في الوقت ذاته، شهد تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج اعتدالاً.

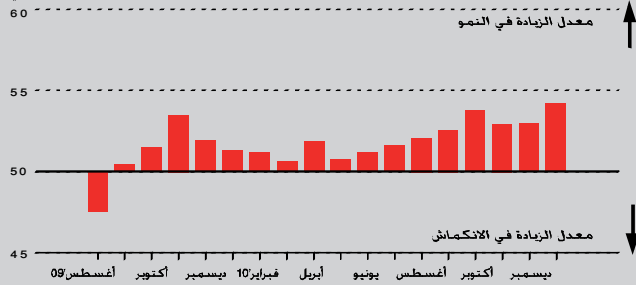
صعد مؤشر الأداء الاقتصادي PMI™ - وهو مؤشر مركب تم إعداده ليقيس مقياساً رقمياً بسيطاً يسهل فهم الأداء الاقتصادي للقطاع الاقتصادي الإماراتي الخاص غير العامل بالنفط - إلى أعلى قراءة له على مدار الدراسة خلال شهرين، مدفوعاً بتحسين قراءة عناصره الأساسية. أشارت القراءة الأخيرة إلى زيادة قوية في تعافي القطاع بصعوده من 53.0 نقطة إلى 54.2 نقطة في شهر ديسمبر.

استمرت الزيادة في حجم الأعمال الجديدة الواردة لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة بالنفط خلال فترة الدراسة الأخيرة. ووصلت إلى أسرع معدل لها منذ نوفمبر 2009. وقد أكد أعضاء لجنة الدراسة على أن التحسن القوي في الأوضاع الاقتصادية والسمعة الطيبة التي حظي بها الشركات كانا وراء زيادة الأعمال الجديدة خلال شهرين، وتشير البيانات إلى أن الطلب المحلي كان المحرك الرئيسي لنمو الطلبات الجديدة الإجمالية. حيث شهدت أعمال التصدير الجديدة زيادة بمعدل أقل خلال الشهر.

قامت شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة بالنفط بزيادة الإنتاج والمشتريات والتوظيف خلال شهرين كاستجابة لزيادة حجم الأعمال الجديدة. وفي حين شهدت مستويات النشاط زيادة كبيرة، شهد كل من الطلب على مستلزمات الإنتاج والتوظيف زيادة

مؤشر PMI™ لبنك HSBC بالإمارات العربية المتحدة

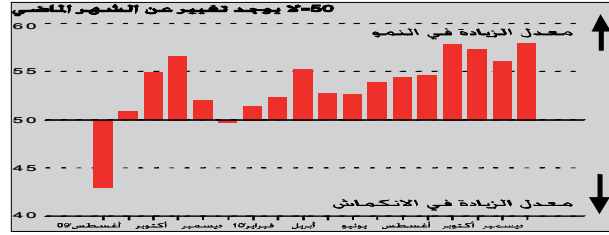
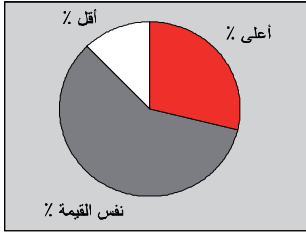
50- لا يوجد تغيير عن الشهر الماضي



يعتبر مؤشر الأداء الاقتصادي (PMI) لمجموعة HSBC بالإمارات العربية المتحدة مؤشر مركب مصمم لتقديم نظرة شاملة على النشاط الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة. يعتمد المؤشر تقييماته من المؤشرات الفردية التي تقيس معدل التغيير في الإنتاجية، والطلبات الجديدة، والتوظيف، ومواعيد التسليم للموردين ومخزون البضائع التي تم شراؤها. تشير قراءة مؤشر (PMI) الأدنى من 50.0 إلى هبوط اقتصاديات التصنيع؛ بينما النتائج أعلى من 50.0 تشير إلى تزايد النشاط الاقتصادي بشكل عام. في حين تدل النتيجة المساوية 50.0 على عدم وجود تغيير. كلما زاد الانحراف عن القيمة 50.0، زادت نسبة التغيير المسجلة من قبل المؤشر.

مؤشر الإنتاج

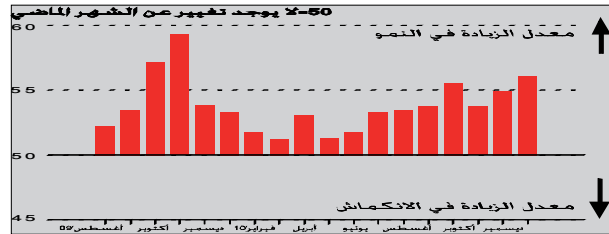
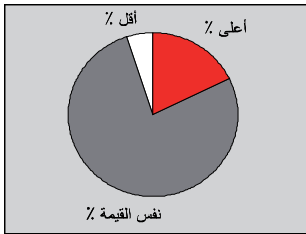
س. يرجى مقارنة معدل الإنتاج/الإنتاجية هذا الشهر مع معدل الإنتاج/الإنتاجية الشهر الماضي.



بصعوده في شهر يناير إلى أعلى قراءة له على مدار الدراسة. أشار مؤشر الإنتاج الذي يتم تعديله دورياً إلى زيادة قوية في حجم النشاط لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة بالنفط. حيث قام ما يقارب 29% من أعضاء لجنة الدراسة بزيادة الإنتاج خلال الشهر. رابطتين الأمر بتحسّن الأوضاع الاقتصادية وزيادة تدفق الأعمال الجديدة.

مؤشر الطلبات الجديدة

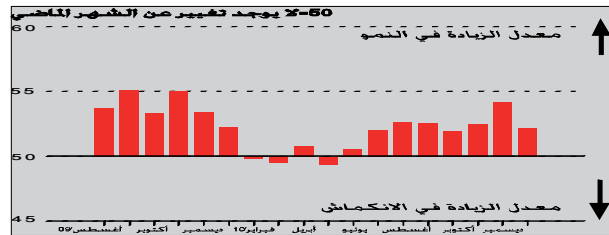
س. يرجى مقارنة مستوى الطلبات الجديدة/العمل الجديد (في الإمارات العربية المتحدة وللتصدير) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



شهد نمو الأعمال الجديدة زيادة قوية لدى جميع شرائح القطاع الخاص الإماراتي غير العامل بالنفط خلال فترة الدراسة الأخيرة. وكانت هذه هي الزيادة الأقوى على مدار أربعة عشر شهراً وقد عكست تحسناً قوياً في أوضاع السوق وفي الطلب. وكذلك السمعة الطيبة للشركات. وقد أشارت البيانات إلى أن السوق الداخلي كان المحرك الرئيسي للتوسع. حيث شهدت طلبات التصدير الجديدة زيادة بمعدل أقل.

طلبات التصدير الجديدة

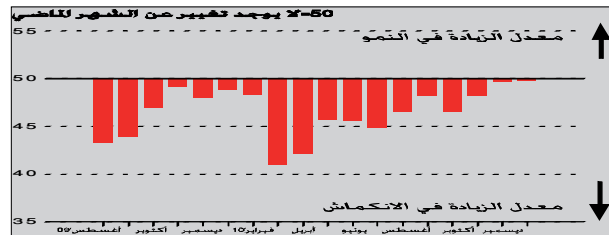
س. يرجى مقارنة مستوى طلبات التصدير الجديدة التي تم تلقيها هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



أبلغت شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة في النفط عن زيادة أخرى في حجم الأعمال الجديدة الواردة من الخارج في بداية الربع المالي الأول. وبذلك تكون فترة النمو الحالية قد وصلت إلى الشهر الثامن على التوالي. جاءت الزيادة الأخيرة متواضعة وأقل من المسجل خلال مرحلتين من الدراسة السابقتين. وقد أشار المشاركون في الدراسة إلى تحسّن الأوضاع الاقتصادية وزيادة الطلب (من الأسواق الآسيوية بشكل خاص) على أنها العوامل الرئيسية للزيادات التي شهدتها أعمال التصدير الجديدة.

مؤشر تراكم الأعمال غير المنجزة

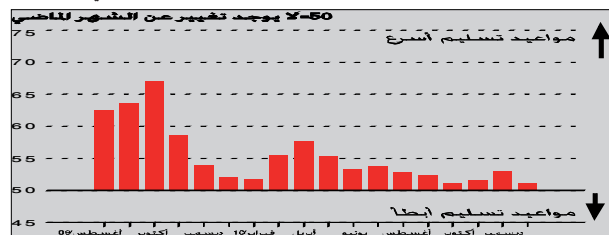
س. يرجى مقارنة مستوى الأعمال المعلقة في شركتكم هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



شهد مؤشر تراكم الأعمال الذي يتم تعديله دورياً ثباتاً خلال شهر يناير. مشيراً بذلك إلى تراجع طفيف للأعمال المعلقة لدى القطاع الخاص الإماراتي غير العامل بالنفط. وهذا يشير إلى أن تراكم الأعمال ظل قيد السيطرة، رغم الزيادة القوية في الطلبات الجديدة. ومهما يكن من أمر فقد كانت وتيرة التراجع الأبطأ على مدار الدراسة.

مؤشر مواعيد تسليم الموردين

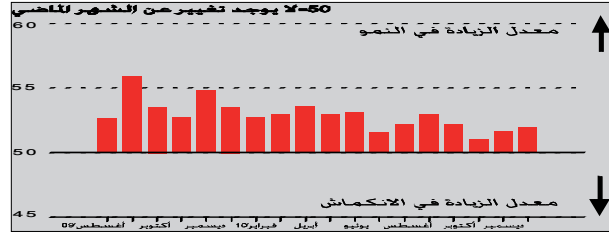
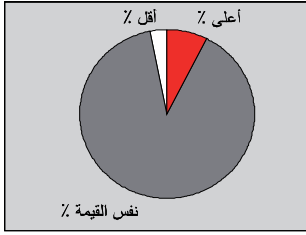
س. يرجى مقارنة مواعيد تسليم الموردين (مع اعتبار الحجم) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



أدت المنافسة بين الموردين ودفع مبالغ البضائع في مواعيدها من قبل شركات القطاع الاقتصادي الخاص الإماراتي غير العامل بالنفط إلى مزيد من التحسن في أداء الموردين خلال شهر يناير. شهدت المهلة الزمنية احتزازاً على مدار الدراسة، رغم أن الزيادة الأخيرة كانت الأشد طبعاً منذ شهر أكتوبر كما كانت واحدة من بين أضعف الزيادات.

مؤشر التوظيف

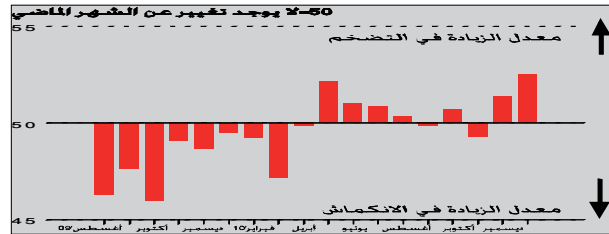
س. يرجى مقارنة مستوى التوظيف في وحدتك بالوضع في الشهر الماضي.



أشارت البيانات إلى زيادة سرعة معدل خلق الوظائف الجديدة لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة بالنفط في شهر يناير. شهد التوظيف زيادة بوتيرة معتدلة، إلا أنه ظل أدنى من المتوسط العام على مدار الدراسة التي استمرت اثنا عشر شهراً. وقد أظهرت الأدلة المتواترة أن تحسن أوضاع العمل وتوسعات الشركة كانت العوامل الرئيسية لزيادة معدل التوظيف.

مؤشر أسعار الإنتاج

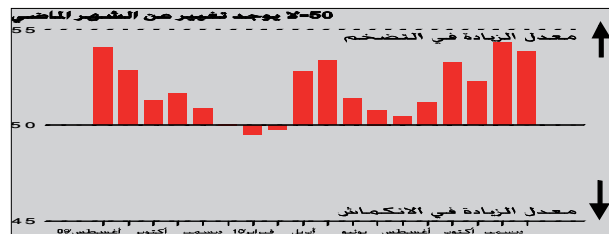
س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



استمرت شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة بالنفط بزيادة أسعار منتجاتها خلال شهر يناير لتعويض زيادة تكاليف مستلزمات الإنتاج ولتحسين هامش الربحية. علاوة على ذلك، وصلت وتيرة زيادة أسعار المنتجات إلى أعلى مستوى لها على مدار الدراسة منذ شهر ديسمبر. حيث أبلغ حوالي 7% من الشركات عن زيادة في الأسعار. في مقابل أقل من 2% أبلغوا عن تراجع.

مؤشر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج

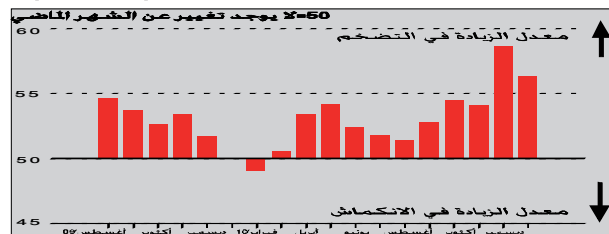
س. يرجى مقارنة إجمالي متوسط سعر المستلزمات هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



شهد إجمالي تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العامل بالنفط اعتدالاً خلال شهر يناير. ومع ذلك، كانت الزيادة الأخيرة قوية كما كانت ثالث أسرع زيادة على مدار تاريخ الدراسة. استمرت زيادة تكاليف المشتريات في لعب الدور الرئيسي في زيادة الضغوط التضخمية لإجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج، حيث لم يشهد تضخم تكاليف التوظيف أي تغيير.

تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر أسعار الشراء

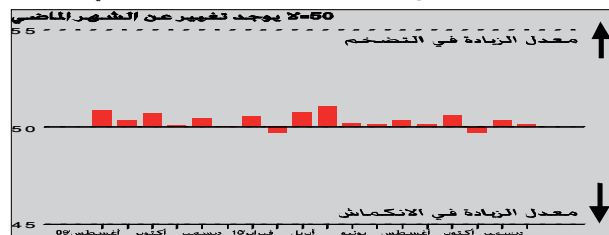
س. يرجى مقارنة سعر مشترياتك (مع اعتبار الحجم) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



شهدت وتيرة تضخم أسعار الشراء في القطاع الخاص الإماراتي غير العامل بالنفط تباطؤاً في بداية 2010 عن المستوى القياسي الذي وصل إليه في شهر ديسمبر. إلا أنه ظل قوياً. وقد أظهرت التقارير أن ارتفاع أسعار الوقود والمواد الخام كان السبب الرئيسي للزيادة الأخيرة. وتحديداً، أشارت الشركات إلى ارتفاع أسعار النفط والصلب والأسمدة ومواد البناء.

تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر تكاليف الموظفين

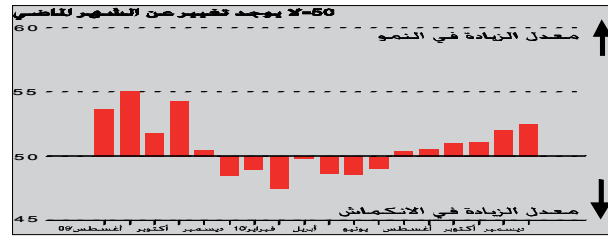
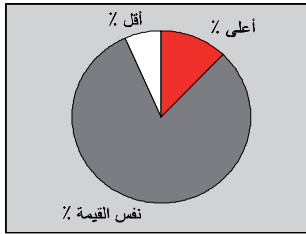
س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته كرواتب/أجور هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



قامت شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة بالنفط بزيادة رواتب العاملين للشهر الثاني على التوالي خلال شهر يناير وذلك بغرض جذب العاملين وتعويضهم عن ارتفاع تكاليف المعيشة. ومهما يكن من أمر فقد ظل معدل تضخم تكاليف التوظيف هامشياً فقط. وجدير بالذكر أن معظم المشاركين في الدراسة (حوالي 97%) قد تركوا الأجور ثابتة منذ شهر ديسمبر.

مؤشر عروض الشراء

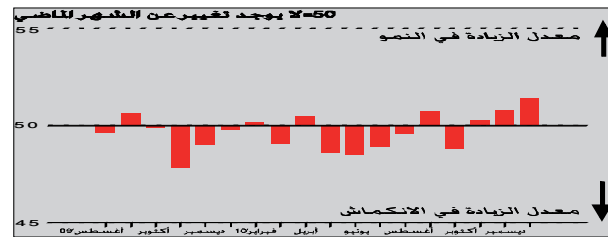
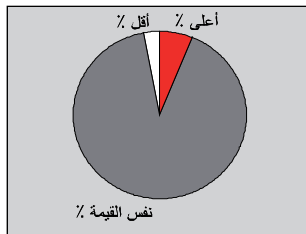
س. يرجى مقارنة كمية العناصر التي تم شرائها (بالوحدة) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



شهدت أنشطة الشراء لدى القطاع الخاص الإماراتي غير العامل بالنفط زيادة بمعدل أسرع خلال شهر يناير. وهو ما يعكس اتجاهًا متصاعدًا في حجم الطلبات الجديدة. جاء النمو معتدلاً كما أنه الأكثر وضوحاً منذ شهر نوفمبر 2009. حيث قام أكثر من 12% من أعضاء اللجنة بزيادة حجم المشتريات من مستويات الإنتاج منذ شهر ديسمبر. مقابل 7% فقط عمدوا إلى تقليل حجم الشراء.

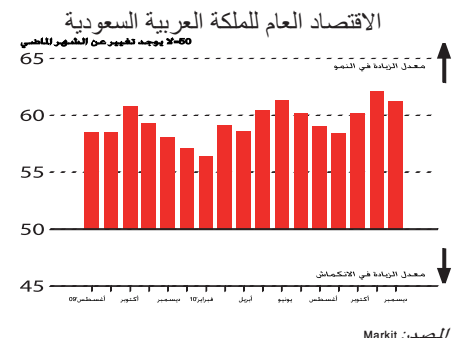
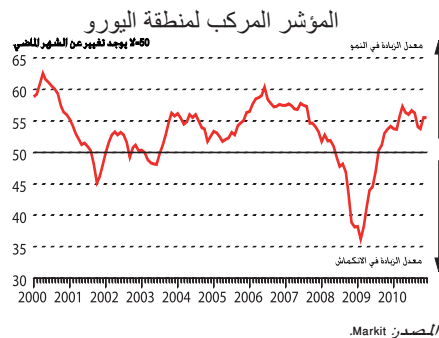
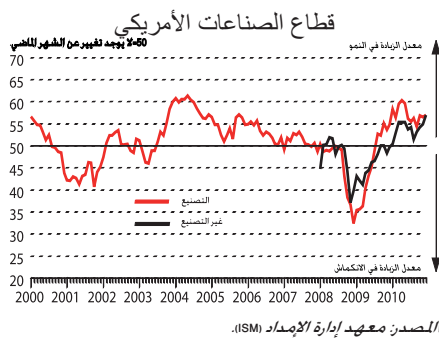
مؤشر المخزون من المشتريات

س. يرجى مقارنة مخزون المشتريات (بالوحدة) بالوضع في الشهر الماضي.



قامت شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة بالنفط بزيادة حجم المخزون من مستويات الإنتاج لديها خلال شهر يناير. وذلك تلبية لمتطلبات العمل الحالية وأيضاً للتوقعات بزيادة حجم الطلب في المستقبل. وقد تسارع النمو ووصل إلى أعلى معدل له على مدار الدراسة رغم أنه لا يزال متواضعاً. ومهما يكن من أمر، فإن الغالبية العظمى من الشركات (91%) قد عمدت إلى زيادة المخزون منذ شهر ديسمبر.

مؤشرات PMI الدولية



استمر تحسين بيئة الأعمال بالنسبة لمنتجو البضائع وموردو الخدمات في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية 2010. وقد اتضح ذلك من خلال تصاعد مؤشر PMI الرئيسي لمعهد إدارة التوريدات الأمريكي للتصنيع ومعهد القياس القومي NMI إلى 57.0 نقطة و 57.1 نقطة على التوالي. وتمثل القراءة الأولى أعلى معدل لها على مدار سبعة أشهر والقراءة الثانية أعلى قراءة لها على مدار الدراسة.

سجل المؤشر المركب للمنتجات في منطقة الدول المتعاملة باليورو 55.5 نقطة في شهر ديسمبر. بدون تغير عن أعلى قراءة له خلال ثلاثة أشهر متتالية حتى شهر نوفمبر. مشيراً بذلك إلى توسع في النشاط الاقتصادي على مدار سبعة عشر شهراً على التوالي. وقد تسارعت وتيرة نمو منتجات قطاع التصنيع إلى أعلى معدلاتها خلال خمسة أشهر. ولكن تباطأ التوسع بصورة ضعيفة في قطاع الخدمات (رغم أنه ظل قوياً).

انخفض مؤشر الأداء الاقتصادي الرئيسي في ديسمبر إلى 61.3 نقطة مسجلاً انخفاضاً طفيفاً عن أعلى مستوى له في دراسة شهر نوفمبر 2010. ومع ذلك، فإن آخر قراءة له تشير إلى صعود آخر بدرجة قوية في تعافي قطاع الشركات السعودية الخاصة غير العاملة في النفط. إضافة إلى ذلك، فقد ظلت وتيرة التحسن أعلى من الاتجاه العام للدراسة.

ملاحظات على البيانات وطريقة العرض

يستند مؤشر الأداء الاقتصادي (PMI) إلى البيانات المجمعة من الإجابات الشهرية على الاستبيانات التي يتم إرسالها للمسؤولين التنفيذيين في أكثر من 400 شركة من شركات القطاع الخاص والتي تم انتقاها بعناية لتمثل الهيكل الحقيقي لاقتصاد الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك التصنيع، والخدمات، والإنشاء، والبيع بالتجزئة. اللجنة متطابقة مع مجموعة التصنيف الصناعي القياسي (SIC)، بناء على إسهام الصناعة في إجمالي الناتج المحلي (GDP). تعكس إجابات الاستبيان حجم التغيير إن وجد، في الشهر الحالي مقارنة بالشهر الماضي بناء على البيانات التي يتم جمعها في منتصف الشهر. يعرض «التقرير» لكل مؤشر من المؤشرات النسبة المئوية التي توضحها كل إجابة، وصافي التغيير بين رقم أعلى / أفضل التغييرات وأقل أسوأ الإجابات، ومؤشر «الانتشار». وهذا المؤشر عبارة عن مجموعة من الردود الإيجابية، إضافة إلى أن نصف هذه الإجابات تشير إلى «نفس القيمة».

إن مؤشر الأداء الاقتصادي (PMI) هو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فردية تضم القيم التالية المستمدة من استبيانات الشراء والإمداد التي تقدمها مؤسسة Chartered حول اقتصاد الإمارات العربية المتحدة: الطلبات الجديدة - 0.3، الناتج - 0.25، التوظيف - 0.2، ومواعيد تسليم الموردين - 0.15. مخزون العناصر التي تم شرائها - 0.1. مع عكس مؤشر مواعيد التسليم بحيث تتحرك في اتجاه قابل للمقارنة.

تعتبر مؤشرات الانتشار ذات خصائص مؤشرات رئيسية، وهي ملخص قياس مناسب يوضح الاتجاه السائد للتغيير. تشير قراءة المؤشر الأعلى من 50 إلى زيادة شاملة في التغيير، والأدنى من 50 إلى الانخفاض. لا تقم ماركيت بتعديل بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر الأول، في حين يمكن إعادة النظر في عوامل التعديل الموسمية من حين لآخر وفقاً لما يقتضيه الأمر الذي سيؤثر على سلسلة البيانات التي يتم تعديلها بصفة موسمية.

تحذير

تمتلك مجموعة Markit Group المحدودة حقوق الملكية الفكرية لمؤشر الأداء الاقتصادي PMI لـ HSBC في الإمارات العربية المتحدة، ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو النشر، أو التوزيع، أو النقل للبيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة Markit. ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات («البيانات») الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو عمليات عدم الدقة، أو عمليات الخذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير، PMI، Markit، ومؤشر مدراء المشتريات هي علامات تجارية مسجلة باسم مجموعة Markit.